جامعة محمد خيضر. بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في الاقتصاد السياسي

لطلبة الحقوق السنة الأولى جذع مشترك (السداسي2)

(كل المجموعات)

الاستاذ: عبد المنعم دعدوعة

السنة الجامعية: 2019_2020

رغم ان التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة عن سواه من العلوم، لأن ذلك راجع الى اختلاف الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ومنه ينشأ اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، الى السببين التاليين:

- اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل من جهة، واختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

- ان علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو من العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها، وهو من العلوم الحديثة التي لاتزال توسع آفاقها وتحدد معالمها.

ورغم ذلك فقد جرى فيه البحث قبل ذلك بكثير، اذ ان الفيلسوف الاغريقي (أرسطو)، الذي كانت له اسهامات في الاقتصاد، ولكن كانت تعني (علم مبادئ تدبير المنزل) أو (علم قوانين الاقتصاد المنزلي)، فالاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الاغريقية مثل: "Politikos" "nomos".

وفي عام 1615 استخدم الكاتب الفرنسي "أنطوان دي مونكريستيان" لفظ الاقتصاد السياسي لأول مرة في كتابه (بحث في الاقتصاد السياسي)، رغم أنه في الحقيقة بمؤلفه هذا كان يقصد البحث في الاجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، وكيفية ادارة الأموال العامة

لذلك يذهب كثير من الدارسين الى ان استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف "انطوان دي مونكريتيان" كان يهدف من خلاله إعطاء جملة من الارشادات والنصائح التي يأخذ بها الأمير او الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة ولو أمعنا النظر لوجدنا أنه كان يقصد (السياسة الاقتصادية) وليس علم الاقتصاد السياسي وهذا خلط وقع فيه "دي مونكريتيان" لان الفرق كبير بين المصطلحين:

* الاقتصاد السياسي: علم نظري يشامل له موضوعه ومناهجه، ونظرياته وقوانينه

* السياسة الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في غالب الأحيان على العلم النظري، وهي تشير في معناها الى مخطط الدولة او الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية او اجتماعية أو سياسية.①

---

① . انطوان أيوب. دروس في الاقتصاد السياسي. ج1، ط1 مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية - حلب، سوريا. 1965، ص 5 وما بعدها.

تعريف الاقتصاد السياسي:

نظرا لتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي وصعوبة جمعها وتصنيفها، سوف نقوم بعرض مجموعة من التعريفات لبيان محتوى الافكار والأسس التي تقوم عليها، وما يوجه لها من انتقادات وردود.

1 - التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

أ/ فكرة إشباع الحاجات: يرى أصحاب هذا الرأي ان الاقتصاد السياسي ينظر له الى الغاية التي يهدف الانسان من ورائها الى مزاولة نشاطه الاقتصادي - وبالتالي فهم يروا أن إشباع الحاجات هي الغاية الأساسية التي تحدد ما يدخل في نطاق الاقتصاد.

ولكن يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا اوسع من حقيقته، فمثلا: قراءة كتاب أو زيارة متحف لا يمكن القول ان هذه الانشطة تدخل ضمن نطاق الاقتصاد، لذا فإن الحاجات المادية هي التي تدخل حيز الاقتصاد مادام أن النشاط الانساني ينصب لإشباعها، ورغم ذلك فاقتصارنا على الحاجات المادية فقط يجعل من تعريف الاقتصاد ضيق النطاق، لأن الغاية الأساسية هي الوصول الى تعريف شامل لكل ما هو مادي وغير مادي من الحاجات التي تتعلق بها النشاط الاقتصادي - تعريف يفسح مجال لكل الاسباب التي يمكن أن توحي بهذا النشاط.

ب/ فكرة تكوين الثروة: يرى اصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم آدم سميث وجون ستيوارت ميل ان علم الاقتصاد هو" علم دراسة قوانين زيادة الثروة".

اما الاقتصادي الفريد مارشال فيعرف الاقتصاد بأنه:" دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث يرى أن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية، فهو من ناحية دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى هو جزء من دراسات الانسان.

وبعض الاقتصاديين يعرفه "بأنه معرفة القوانين المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها"، إن هذه التعريفات واجهت انتقادات على أساس ان الثروة تعني الاموال المادية فقط، في حين توجد الى جانبها، الخدمات التي هي في الحقيقة ثروة غير مادية، ورغم ذلك لها قيمتها وفوائدها، كالخدمات التي يقدمها الاساتذة والاطباء وغيرهم، ومن غير المعقول ألا يضعها علم الاقتصاد بعين الاعتبار.

2- التعريف على اساس فكرة التبادل: يرى أصحاب هذا التيار ان غرض علم الاقتصاد هو النشاط التبادلي القائم بين الافراد في المجتمعات، لذلك يعرفونه " دراسة عمليات التبادل التي يدخلي الفرد بموجبها عن ما يملكه ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، مما يسمح بقيام عملية انتاج أموال و السلع وسداد الحاجات".

من هذا التعريف نستخلص عدة نتائج :

- الاقتصاد السياسي علم خاص بالمجتمعات البشرية .

- الاقتصاد السياسي علم اجتماعي ، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والسلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة. فنتخلى الفرد عن الحاجة لمقابل حاجة اخرى يظهر لنا النشاط الاقتصادي .

- قيمة السلع والخدمات تبقى نسبية ، ولا تتحدد إلا اثناء عملية التبادل.

- الفعل الاقتصادي يختلف عن الفعل المجاني ، اي ان العملية الاقتصادية تتعلق بالأخذ والعطاء بالمقابل عكس الفعل المجاني ، ورغم ذلك ينتظر منه ولو على الاقل اعتراف بالجميل.

- إن عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الاسعار، فهناك من يرى أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الظواهر الابتناعية من وجهة نظر الاسعار. فادخال النقود في عالم الاقتصاد له دور كبير في الحياة الاقتصادية.

ورغم ذلك وجهت لهذا التعريف انتقادات أهمها :

- نشاط الفلاح المعيشي فهو ينتج ما يكفيه دون الحاجة لفعل المبادلة.

- نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع .

- استبعاد اقتصاد العائلة من النشاط ~~الاقتصادي~~ الاقتصادي ، حيث ان النشاط في العائلة يتم دون مقابل في الغالب .

3- التعريف على أساس الندرة :

ان الهدف الاساسي لعلم الاقتصاد حسب اصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة لهذا نجد من يعرفه من الاقتصاديين وعلى رأسهم (روبنز Robinz) " بأنه العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة "، فعلم الاقتصاد اذا يدرس نشاط الافراد الناتج عن ندرة الموارد التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق أهدافهم. رغم ان حاجات الانسان متعددة ورغم ندرة الاشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته اضافة الى القيود التالية :

- على الانسان أن يكيف احتياجاته وفق عمر الزمن الضيق الذي يعيشه، فالحياة قصيرة فالحياة قصيرة نسبيا و الوقت سلعة ثمينة .
- من ناحية بسيكولوجية، لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.
- قلة الوسائل تشكل حدودا في وجه الانسان مما يصعب عليه سد احتياجاته.

ان هذه القيود تفرض على الفرد القيام بعملية الاختيار بين الغايات المتعددة وعليه ان يقوم بتقدير يوصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق قدر أكبر من الاشباع .

4 التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي

يعد كارل ماركس من اول العلماء والمفكرين الذين اكدوا على أهمية العامل المادي في تقدم المجتمع و نهضته، وهو الذي يحدد ماهية البناء الفوقي للمجتمع.
ويعتقد كارل ماركس بأن البناء المادي للمجتمع اي موارده الطبيعية، هو الذي يحدد أفكاره وايديولوجيته وفلسفته ودينه وقيمه وأخلاقه، واذا ما تغير البناء المادي لسبب اولآخر فإن هذا لابد ان يترك انعكاساته وآثاره على البناء الفوقي وبالتالي يتغير المجتمع من نمط الى آخر.

لهذا فإن التعريف الماركسي لعلم الاقتصاد هو: "علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي ومرحلة التطور التاريخي"

أو هو "علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية وأساليب الانتاج"

نستخلص من هذا التعريف ان موضوع الاقتصاد السياسي هو:

- دراسة العلاقات الاجتماعية للافراد الناتجة عن ملكية وسائل الانتاج، في سياق تطورها التاريخي
- البنية الاقتصادية هي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية والاجتماعية.
- علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الانتاج الاجتماعي.

علاقة علم الاقتصاد السياسي بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى :

تشترك فروع العلوم الاجتماعية المقدرة في دراسة سلوك الانسان وتصرفاته المختلفة داخل المجتمع، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة، وعلى اعتبار ان الاقتصاد السياسي هو أحد هذه العلوم الاجتماعية التي حققت قدرا من الاستقلالية لقوانينه ونظرياته، إلا أننا نجد ان الباحثين الاقتصاديين لا يستغنون لما توصلت له باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كذلك في سبيل اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم. لهذا سنحاول فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

الاقتصاد السياسي وعلم السياسة: يعتبر علم الاقتصاد وعلم السياسة وجهان لعملة واحدة، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد ان يتجاهل ما يتم التوصل إليه في مجال علم السياسة، والأمر كذلك بالنسبة للباحث السياسي، ان الكثير من الأحداث السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يعود تفسيرها الى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، الحرب الامريكية على العراق...) .
كما ان دارسي النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى .

الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ: يحتاج دارسو الاقتصاد لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الاطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي لنتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف مكامن النقص في اسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية الى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي.

الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع: علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية (السيسيولوجية) في حركتها الكلية، ويشهد المجتمع تحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، فالعادات الاجتماعية تؤثر على اختيارات وسلوكيات الافراد الاجتماعية، فالخمر سلعة لا يتم التعامل فيها في المجتمعات المسلمة، عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية.

الاقتصاد السياسي وعلم النفس: تظهر العلاقة مابين هذين العلمين، فالاقتصاد انطلق من عامل نفسي يتعلق بالأنانية، فالتصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد ان الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، ونشاط الفرد يسعى لتلبية حاجاته والظواهر النقدية والتقلبات الوقتية تعود لعوامل نفسية لا يستهان في صحتها.

الاقتصاد السياسي والجغرافيا: يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروات نفطية أو معادن أو أي موارد طبيعية أخرى، ويطلق على "الجغرافيا الاقتصادية" على ذلك العلم الذي يبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين. فالموارد الطبيعية هي أحد العناصر المهمة في العملية الانتاجية الى جانب العمل ورأس المال

الاقتصاد والديموغرافيا: الديموغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة قضايا السكان، كالهجرة والحركة السكانية وتحديد النسل ومتوسط العمر وغيرها... ففي مواضيع يهتم بها الديموغرافي في دراساته، وباعتبار ان الانسان هو الحلقة الأساسية في الأنشطة الاقتصادية، فان للعوامل الديموغرافية تأثير كبير على السلوك الاقتصادي للانسان، مثل: القوى العاملة من حيث الكم والكيف وأيضا الحاجات التي يشكل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

الاقتصاد السياسي والقانون: يعتبر القانون الاطار التنظيمي لمختلف العلاقات الاجتماعية والسلوكات البشرية، لهذا يعتبر القانون المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، والقوانين ماهي الا ترجمة لواقع البنى الاقتصادية التي تفرضها المجتمع وكل دولة جزء من تشريعاتها القانونية التي تتعلق بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري قوانين المالية، قوانين الاستثمار، التأمين ....